المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

7/6-13/6/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 15-6-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **55**حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 7 حزيران 2026 (06:00) إلى 13حزيران 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد
القتلى	29
حوادث الترويع	25
حوادث الاعتقال والإخفاء والتعذيب	23
الجرحى	18
حوادث الفوضى الأمنية والسلاح	13
حوادث قمع الحريات والحقوق والخصوصية	7
حوادث الكراهية والتمييز	5
حوادث انتهاكات حقوق الطفل	2

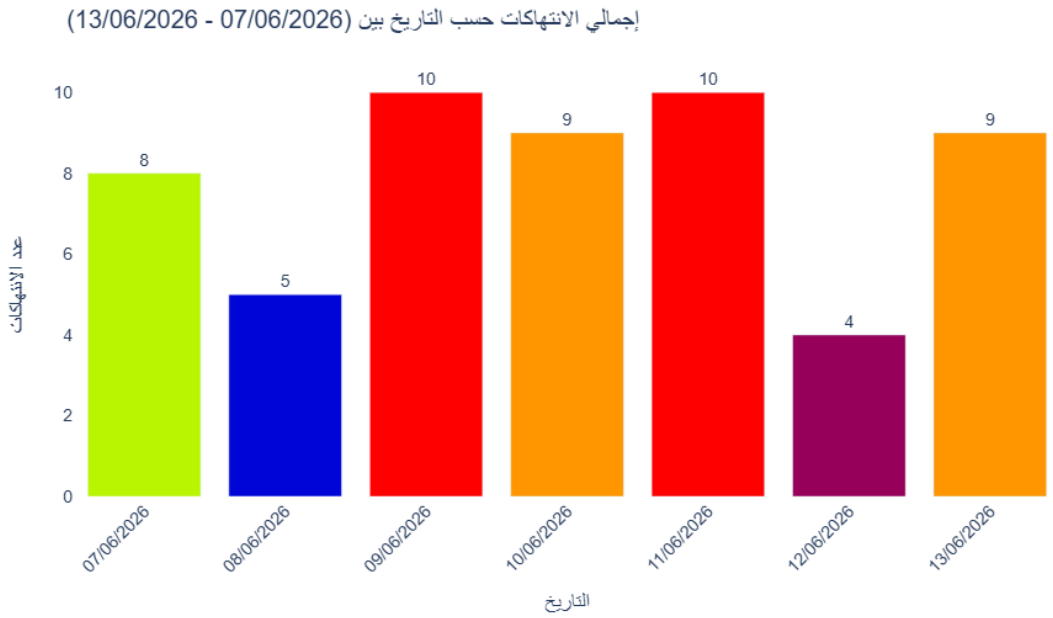

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يرسم هذا المخطط خريطة الانتشار الجغرافي لـ 55 من الـ**حوادث** بين 7 و 13 يونيو 2026. يبرز تعادل في الصدارة، حيث بين محافظات (حلب، درعا، القنيطرة، وحماة) 7 **حوادث** لكل منها, تليها محافظة حمص بتسجيل 6 الـ**حوادث**, و سجلت كل من ريف دمشق، إدلب، ولبنان (خارج الحدود) 4 **حوادث** لكل منطقة. توزعت بقية الـ**حوادث** بأعداد أقل (بين حادثة وحادثتين) على الحسكة، دمشق، دير الزور، السويداء، واللاذقية.

يشير هذا التوزع الأفقي الواسع إلى عدم وجود مركزية للعنف في هذا الأسبوع؛ فالـ**حوادث** تضرب بقوة متساوية في الشمال (حلب)، والجنوب (درعا والقنيطرة)، والوسط (حماة وحمص), ما يعكس صورة

الوضع الداخلي الهش الذي يعيشه المجتمع السوري ككل.

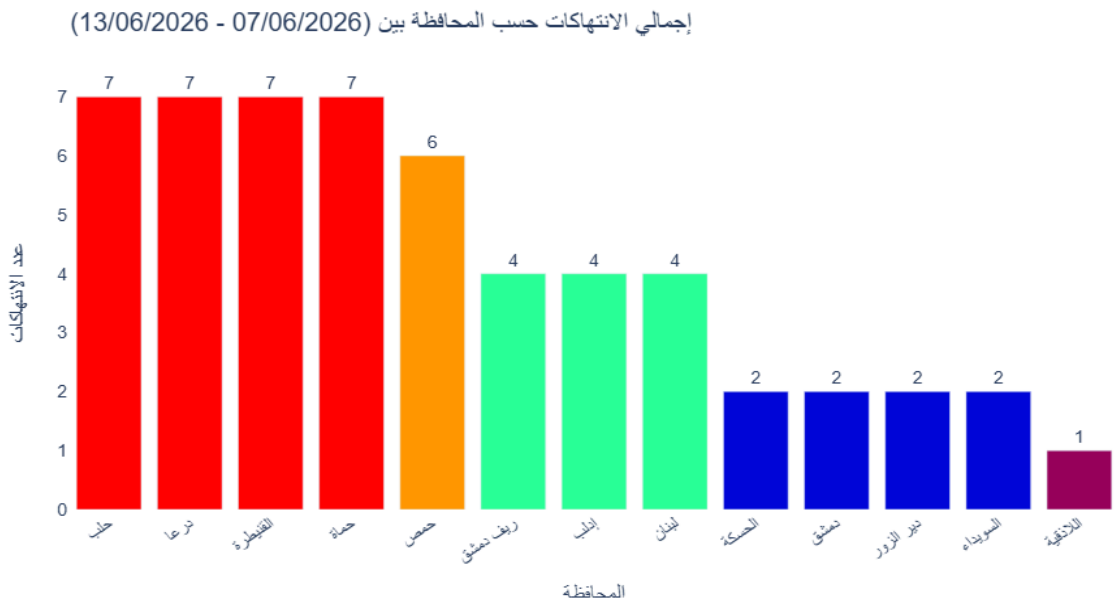

3. الجهات المنفذة:

يوضح هذا المخطط الأطراف المسؤولة عن إجمالي الـ 55 من الـ**حوادث** الموثقة خلال هذا الأسبوع. تتصدر الجهات "غير المحددة" القائمة بمسؤوليتها عن 18 من هذه الـ**حوادث**, يأتي "الجيش الإسرائيلي" في المرتبة الثانية بواقع 14 من الـ**حوادث**, بينما تتحمل "المجموعات المسلحة" المسؤولية عن 13 من الـ**حوادث**, و سُجلت 10 من الـ**حوادث** على يد "الحكومة السورية".

يعكس هذا المخطط تشتتاً كبيراً في مصادر العنف. إن تصدر الجهات المجهولة يرسخ من مناخ الإفلات من العقاب المتجذر في فئة "غياب دولة القانون". كما أن التقارب الشديد في أعداد الـ**حوادث** المرتكبة من قبل الجيش الإسرائيلي، والمجموعات المسلحة، والحكومة السورية يشير يشير إلى ان السمة الغالبة على المشهد هي الفوضى الداخلية الناتجة عن قصور هيكلي المترافقة مع تدخلات خارجية.

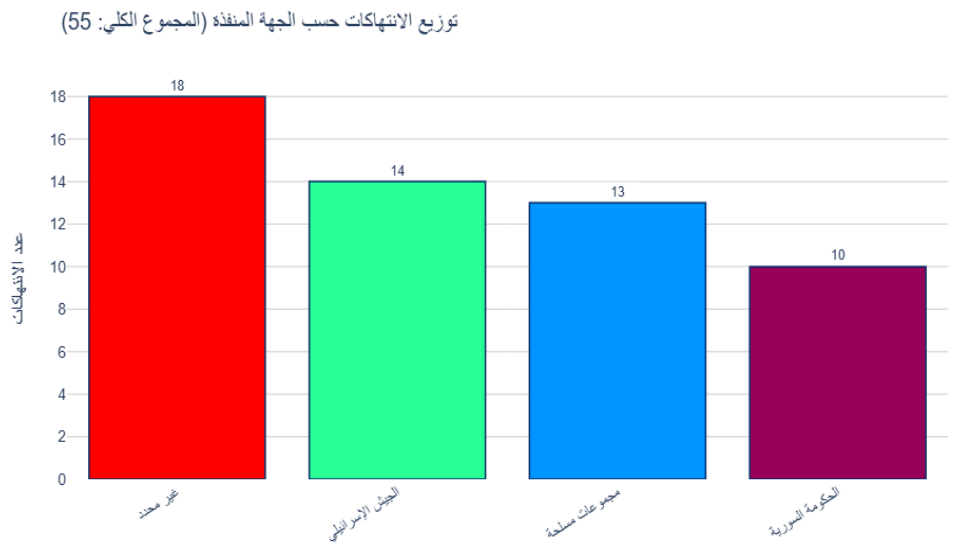

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يستعرض هذا المخطط الدائري التصنيف النوعي للـ**حوادث** المسجلة. تستمر فئة "غياب دولة القانون" في الهيمنة على المشهد بتسجيلها 30 من الـ**حوادث**، ما يمثل النسبة الأكبر (54.5%), تأتي في المرتبة الثانية **حوادث** "انتهاكات السيادة" بواقع 14 حادثة (25.5%), و سجلت "انتهاكات حقوق الإنسان" 9 **حوادث** بنسبة (16.4%).. أخيراً، تم توثيق حادثتين تندرجان تحت فئة "خطاب الكراهية" (3.64%).

يُظهر هذا التوزيع أن الانهيار المؤسساتي وغياب الأطر القانونية لا يزال المحرك الأساسي والمستدام لغالبية الـ**حوادث**. كما أن استمرار تسجيل نسبة مرتفعة لـ**حوادث** انتهاك السيادة (التي تمثل أكثر من ربع الإحصائية) يؤكد أن الأراضي السورية ما زالت ساحة مفتوحة للإنتهاكات الإسرائيلية.

ما يزال خطاب الكراهية يهيمن على المشهد على شكل موجات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تنذر بحدوث انتهاكات جماعية كون هذا الخطاب يستهدف فئات متعددة من المكونات السورية ويعمل على

التجريم الجماعي بدون قيام السلطات بأي إجراءات للحد من هذا الخطاب أو محاربته.

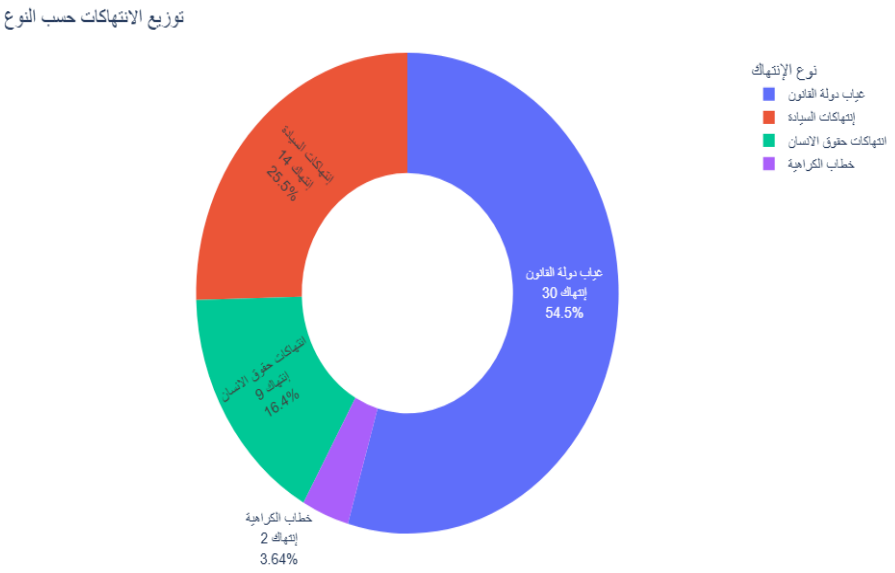

ثالثاً: التوصيات الختامية

تقدم البيانات المتراكمة على مدار هذا الأسبوع دليلاً قاطعاً على أن المشهد الميداني لا يمر بمرحلة تصعيد عابر، بل يعاني من انهيار هيكلي مستدام تتسيده **حوادث** "غياب دولة القانون". إن هذا الفراغ المؤسساتي والقانوني وفر غطاءً منهجياً لتعدد الجهات المنفذة، بدءاً من المجموعات المجهولة والمسلحة، مروراً بالتدخلات العسكرية المباشرة للجيش الإسرائيلي، وصولاً إلى انخراط الأهالي في أخذ القانون باليد.

تُظهر الخريطة الجغرافية لهذه الـ**حوادث** تركزاً حاداً في الممر الجنوبي (القنيطرة ودرعا) وطوق الشمال (حلب)، مع امتداد خطير لرقعة الخطر إلى خارج الحدود، وهو ما تجسد في **حوادث** التوغل العسكري، وانتهاكات السيادة، وقتل السوريين في دول الجوار. وبالتوازي مع العنف الجسدي المباشر المتمثل في القتلى والجرحى و**حوادث** الترويع، برز تحول استراتيجي خطير نحو "العنف الهيكلي"، تجلى في الارتفاع الحاد لـ**حوادث** الفصل التعسفي والاعتقالات الجماعية، مما يؤكد استخدام الإقصاء الاقتصادي والتغييب كأدوات رديفة لتمزيق النسيج المجتمعي وفرض السيطرة.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **احتواء التفكك المجتمعي وخطاب الكراهية:** نظراً لرصد **حوادث** نفذها أهالي القرى وتزامنها مع **حوادث** التمييز الديني وخطاب الكراهية، يجب دعم مبادرات "التماسك المجتمعي" المحلية، وتفعيل دور لجان فض النزاعات الأهلية لمنع تحول هذه الـ**حوادث** الفردية إلى اقتتال مجتمعي واسع.
2. **تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته فيما يتعلق بالجنوب السوري:** يجب على الجهات الحقوقية مطالبة قوات حفظ السلام والمنظمات الأممية باتخاذ موقف حازم وواضح تجاه الارتفاع المستمر لـ**حوادث** خرق اتفاقية فض الاشتباك (1974) وانتهاكات السيادة، حيث تخلق هذه الـ**حوادث** بيئة طاردة وتمنع أي استقرار أهلي في محافظتي القنيطرة ودرعا.
3. **ضبط انتشار السلاح ومخلفات الحرب:** مع استمرار رصد 11 من **حوادث** الفوضى الأمنية ومخلفات الحرب، يجب تكثيف حملات التوعية الميدانية بمخاطر الألغام، خاصة في المحافظات التي شهدت تصعيداً هذا الأسبوع كحماة ودير الزور، للحد من أعداد القتلى والجرحى المتصاعدة.
4. **تأمين الحماية العابرة للحدود والحد من انتهاكات السيادة:** يجب على المجتمع الدولي والمنظمات الأممية اتخاذ موقف حازم لوقف **حوادث** الاستهداف والتوغل العسكري الخارجي، مع تفعيل آليات حماية عاجلة للاجئين والمدنيين السوريين في دول الجوار الذين باتوا عرضة لـ**حوادث** القتل خارج نطاق القانون.
5. **مواجهة التصفية الاقتصادية وحملات التغييب:** إرسال نداءات عاجلة لمنظمة العمل الدولية (ILO) واللجان الأممية لتوثيق الطفرة في **حوادث** الفصل التعسفي والاعتقال الممنهج، والضغط المباشر لتوفير مظلة حماية قانونية للمتضررين، وإلزام سلطات الأمر الواقع بالكشف الفوري عن مصير ضحايا **حوادث** الإخفاء القسري.